ECES
المركز المصري
للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center
for Economic Studies

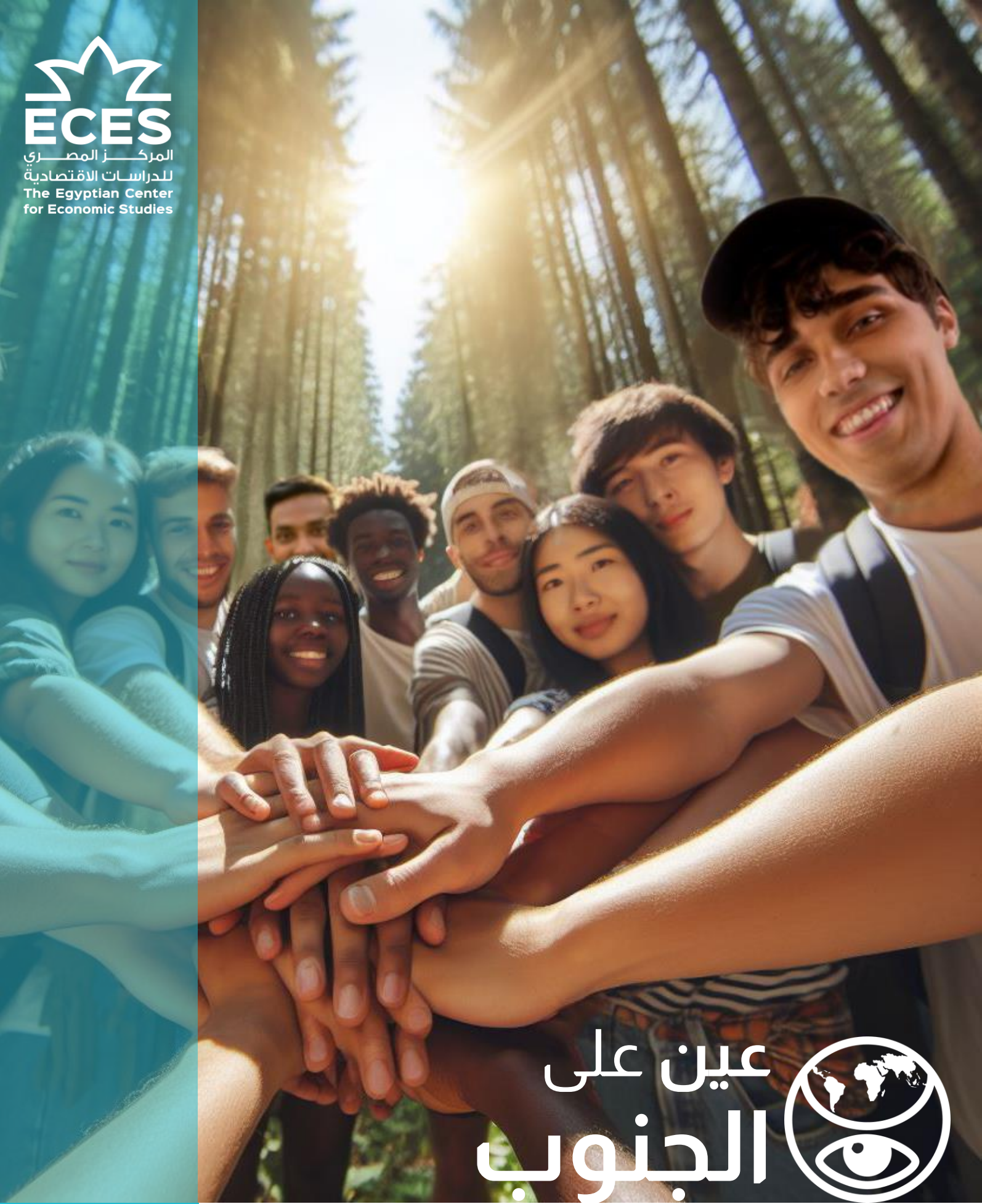

عين على الجنوب

العدد #2

يوليو 2024

التعاون الدبلوماسي بين بلدان الجنوب العالمي

© 2024 المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

صورة الغلاف من أعمال المركز، تم إنشاءها بواسطة الذكاء الاصطناعي باستخدام تطبيقات Microsoft Copilot و DALL-E، وتم تحسينها باستخدام عناصر من موقع Freepik.com.

مقدمة

إن التعاون العالمي ضروري لمجابهة التحديات المشتركة، حيث يمكن للبلدان الاستفادة من نقاط القوة لدى بعضها البعض لمعالجة قضايا التنمية من خلال تضافر الجهود فيما بينها. وينطوي التعاون على وجهات نظر متنوعة وموارد مشتركة، مما يؤدي إلى حلول أكثر شمولا. كما أنه يعزز التضامن العالمي بين بلدان الجنوب العالمي.

ويشكل "التعاون الدبلوماسي" إحدى الأدوات الرئيسية في هذا الصدد ويشير إلى التنسيق بين بلدان متعددة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وهو مهم لتعزيز تنمية الجنوب العالمي في ظل اقتصاد سياسي عالمي دائم التغير. ومن خلال الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف والمتخصصة، أبرم العديد من بلدان الجنوب العالمي اتفاقيات دولية أدت إلى التنمية الاقتصادية في المنطقة.

كما يساعد التعاون الدبلوماسي في تطوير النظام التجاري العالمي القديم الذي نشأ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي يلحق الضرر بالجنوب العالمي لصالح الشمال العالمي. ومن خلال الدبلوماسية والاتفاقيات الدولية، يمكن إزالة هذه الحواجز القانونية للمساعدة في تنمية اقتصادات الجنوب العالمي.

وهناك عدة أنواع مختلفة من التعاون الدبلوماسي، أبرزها التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي، والتعاون بين بلدان الجنوب، ناهيك عن التعاون الثنائي بين بلدان الجنوب العالمي.

ويمثل التعاون بين الشمال والجنوب أكثر أنواع التعاون شيوعا؛ حيث ينطوي عادة على دعم دولة متقدمة لدولة أخرى أقل تقدما لا سيما في صورة تقديم مساعدات مالية إنسانية. ويهدف هذا النوع من التعاون إلى نقل التمويل و/ أو المعرفة من الشمال إلى الجنوب العالمي. ومن أمثلة هذا النوع من التعاون تقديم اليابان مساعدات لمواجهة الكوارث إلى البلدان الآسيوية النامية لمساعدتها على إعادة الإعمار، وتقديم بريطانيا مساعدات إنمائية بقيمة 72 مليون جنيه استرليني إلى كينيا لمساعدتها على مواجهة أثار الجفاف وجائحة كورونا في 2023.

أما التعاون الثلاثي فيتضمن دولة شمالية واحدة (دولة مانحة) وعدة دول جنوبية (دول متلقية)، وعادة ما يتم تنسيق هذا النوع من التعاون من خلال المنظمات الدولية كشريك ثالث، ومن أمثلته تمويل الحكومة اليابانية للبنية الأساسية للرعاية الصحية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية من خلال منظمة الصحة العالمية، ودعم ألمانيا للهند وكينيا في تطوير قطاع الطاقة المتجددة من خلال البنك الدولي.

ويتضمن التعاون الدبلوماسي بين بلدان الجنوب التعاون بين البلدان النامية، وتبادل المعرفة والموارد والخبرات للتغلب على التحديات المشتركة وتعزيز الاعتماد على الذات. ويمكن أيضا استخدام هذا النوع من التعاون من قبل بلدان الجنوب التفاوض ككتلة واحدة للمساعدة في بناء نفوذ تفاوضي للحصول على اتفاقيات تجارية باستخدام القوة الاقتصادية المشتركة لتلك الدول.

ومن الأمثلة على ذلك التعاون الفني بين الهند والبرازيل لتبادل المعرفة في إنتاج اللقاحات منخفضة التكلفة وتكنولوجيا الفضاء. ويوجد هذا النوع من التعاون على المستويات الثنائية والإقليمية والعالمية.

ويتسم هذا النوع من التعاون بين بلدان الجنوب بتزايده وإن كان يميل البعض إلى تجاهله. وهو فريد من نوعه لأنه ينطوي على تبادل الخبرات والتمويل في كلا الاتجاهين، مما يعني أن كلا الجانبين لديه الحافز لمواصلة التعاون وتوسيع نطاقه. كما يمكن أن يؤدي إلى إصلاحات طفيفة في النظام العالمي، وهو ما قد يؤدي إلى تغيير كبير في المستقبل.

ويُذكَر أن هذا التعاون بدأ في الظهور في تسعينيات القرن العشرين بسبب عوامل مختلفة في الاقتصاد السياسي العالمي؛ حيث كان العديد من البلدان النامية في ذلك الوقت يحول سياساته الاقتصادية لتكون أكثر توجها نحو اقتصاد السوق. وقد شهد العديد من البلدان في الجنوب العالمي هذا التحول في نفس الوقت مما تطلب أنواعا جديدة من الخبرة المشتركة بأن التعاون التقليدي بين الشمال والجنوب لم يعد ذا صلة. وكانت نهاية الحرب الباردة مؤشرا على تراجع التركيز على التوافق الإيديولوجي وتزايد التركيز على الشراكات الاقتصادية البراغماتية. وبدأت البلدان في الجنوب العالمي تدرك أنها تواجه تحديات وفرص تنموية مماثلة، مما يجعل التعاون بين بلدان الجنوب نهجا أكثر جاذبية ومفيدا للطرفين. بالإضافة إلى ذلك، تسارعت العولمة، مما أدى إلى مزيد من الترابط والإدراك بأن النمو الاقتصادي في جزء واحد من الجنوب يمكن أن يكون له نتائج إيجابية على الدول النامية الأخرى.

في هذا الإطار، يركز هذا العدد من "عين على الجنوب" على التعاون الدبلوماسي بين بلدان الجنوب باعتباره وسيلة مهمة لتمكين العالم النامي من تحقيق إمكاناته التنموية وأهداف التنمية المستدامة، ومن أجل معالجة التحديات الجديدة التي تواجهها بسبب أزمة المناخ. كما يلقي الضوء على حالات ناجحة من التعاون الدبلوماسي وكيفية توسيع نطاقها، والدروس المستفادة من عدم تمكنها من تحقيق إمكاناتها الكاملة.

وفيما يلي قائمة بالمبادرات التي يتناولها هذا العدد بالتحليل:

المبادرة	النطاق الجغرافي	النوع	المنظمة الأم
مفاوضات الصناعة والتجارة لمنظمة "الأونكتاد" في إطار مجموعة 77	عالمي	التجمع الدبلوماسي داخل الجنوب العالمي	مجموعة 77
مفاوضات حقوق الملكية الفكرية واتفاق "تريبس"	عالمي	كتلة دبلوماسية موحدة	
العدالة المناخية	عالمي	كتلة دبلوماسية موحدة	
منتدى الحوار بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا	عالمي	منتدى مخصص	الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا

تجمع الميركسور التجاري	إقليمي (أمريكا الجنوبية)	تكتل تجاري	الميركسور
الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء	إقليمي (إفريقيا)	منظمة إنمائية	الاتحاد الإفريقي
تجمع رابطة دول جنوب شرق آسيا التجاري (آسيان)	إقليمي (جنوب-شرق آسيا)	تكتل تجاري	تجمع آسيان

1. التعاون العالمي فيما بين بلدان الجنوب من خلال مجموعة الـ 77

تأسست مجموعة الـ 77 في عام 1964 خلال الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على يد 77 عضوا من الجنوب العالمي. وتشكل أكبر مجموعة تمثل بلدان الجنوب العالمي وتعد المنظمة متعددة الأطراف الأكثر أهمية التي تجري عملياتها على نطاق عالمي. وتعمل المنظمات مثل مجموعة الـ 77 كآلية للتعاون، حيث تَّمَّكن البلدان النامية من تعزيز صوتها على الساحة العالمية. والهدف الأساسي من المجموعة هو إتاحة منصة للدول النامية لتعزيز مصالحها الاقتصادية على الساحة العالمية وخلق قدرة تفاوضية مشتركة لها معززة داخل الأمم المتحدة. وتم اعتماد ميثاق الجزائر في عام 1967 لتعزيز صوتها. وتتكون مجموعة الـ 77 اليوم من 134 دولة عضوا تمثل 80٪ من سكان العالم.

تتناول مجموعة الـ 77 العديد من السياسات والتي تشمل ما يلي:

- **أجندة التنمية**: تهدف هذه الأجندة إلى تعزيز اقتصادات بلدان الجنوب العالمي ومعالجة التحديات التي تواجهها البلدان النامية. ويهدف التكتل إلى التغلب على العقبات مثل انخفاض القدرة الشرائية، والديون المرتفعة، والعلاقات التجارية غير المواتية مع بلدان الشمال العالمي.
- **تغير المناخ**: تعمل مجموعة الـ 77 على تحقيق العدالة المناخية من خلال إلقاء الضوء على المسؤولية التاريخية للدول المتقدمة عن انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمي. كما تدافع عن اتخاذ إجراءات مناخية عادلة ومنصفة، وتقاوم الالتزامات الملزمة التي تثقل كاهل الدول النامية على نحو غير متناسب.
- **السلام والأمن**: أثارت مجموعة الـ 77 مخاوف بشأن الصراعات في جميع أنحاء العالم، داعية إلى السلام والمساعدات الإنسانية في جميع المناطق.
- **إصلاح الحوكمة العالمية**: كان هناك العديد من المقترحات التي قدمها أعضاء مجموعة الـ 77 لقيادة الجهود الرامية إلى إصلاح المؤسسات والأطر المتعددة الأطراف العتيقة التي يُنظَر إليها على أنها متحيزة تجاه الشمال العالمي.

شاركت مجموعة الـ 77 بشكل نشط في مجالات مختلفة، بما في ذلك الصناعة والتجارة، وحقوق الملكية الفكرية، وتعزيز العدالة المناخية.

أ. الصناعة والتجارة

لعبت مجموعة الـ 77 دورا مهما في مفاوضات الأونكتاد حيث دافعت عن المصالح الاقتصادية الجماعية للدول النامية. ومن بين المبادرات التجارية إنشاء النظام العالمي للأفضليات التجارية في عام 1988، والذي يهدف إلى تعزيز التجارة بين بلدان الجنوب من خلال تخفيضات التعريفات الجمركية التفضيلية بين تلك الدول.[1]

في عام 1998، بدأ تطبيق النظام العالمي للأفضليات التجارية (3) والذي ينطوي ليس فقط على المزيد من تخفيضات التعريفات الجمركية بل أيضا على أحكام خاصة لأقل البلدان نموا، مثل إطار زمني أطول لخفض التعريفات الجمركية لمساعدتها على التكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة. يضم النظام العالمي للأفضليات التجارية 42 دولة عضوا ويهدف إلى زيادة التجارة داخل العالم النامي من خلال تقديم تفضيلات تعريفة متبادلة،[2] وقد تطور من خلال مراحل تفاوض متعددة. وصمم هذا النظام ليحل محل التجمعات الاقتصادية الإقليمية للدول النامية في الأجل البعيد.[3]

الشكل (1): الجدول الزمني لاتفاقيات النظام العالمي للأفضليات التجارية على مر الزمن

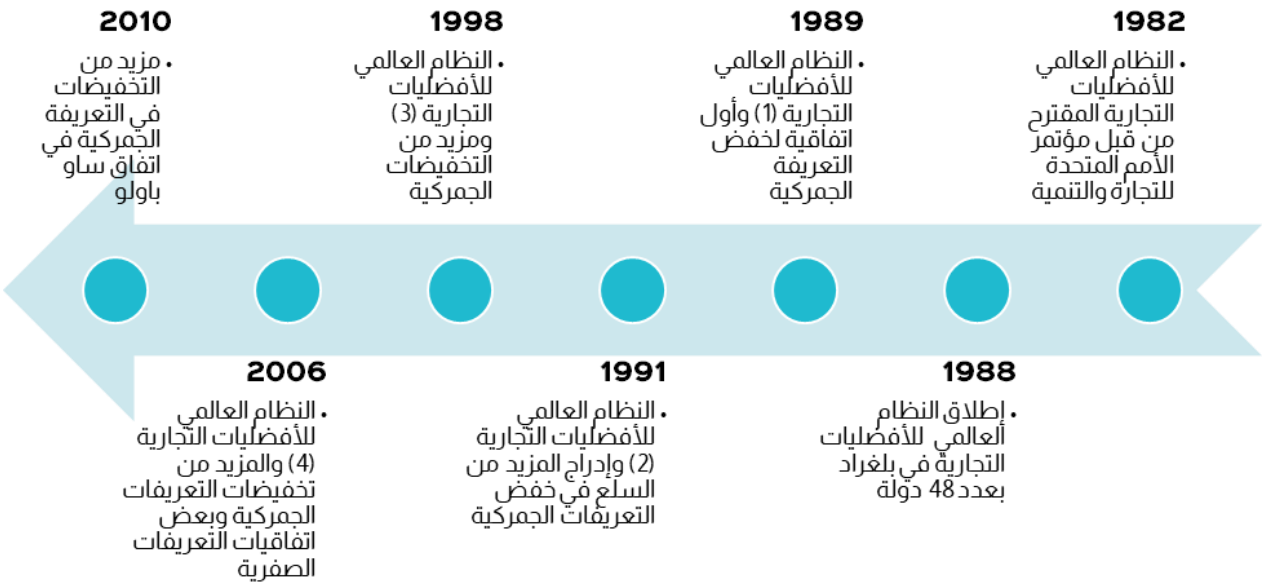

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

[1] مجموعة الـ 77 - الدول الأعضاء https://www.g77.org/doc/members.html

[2] النظام العالمي للأفضليات التجارية | الأونكتاد. https://unctad.org/topic/trade-agreements/global-system-of-trade-preferences

[3] الشراكة التجارية بين بلدان الجنوب لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة - https://unctad.org/meeting/south-south-trade-partnership-accelerating-sdgs-achievement

حقق النظام العالمي للأفضليات التجارية بعض النجاح وساهم بشكل كبير في زيادة التعاون التجاري والتنموي بين الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77، حيث زادت التجارة البينية في الجنوب العالمي من 600 مليار دولار في عام 1995 إلى 5.3 تريليون دولار في عام 2021.[4] كما أدى هذا النمو في التجارة إلى قيمة غير محددة في مدخرات المستهلكين في البلدان المستوردة بسبب انخفاض التعريفات الجمركية. كما أفاد البلدان المصدرة من خلال خلق فرص عمل مستقرة. وأدى تزايد التجارة من خلال هذا النظام إلى توفير حافز مالي للدول النامية لتحديث بنيتها التحتية لتلبية الطلب المتزايد على التجارة وتحفيز الاستثمار في القطاع الخاص، الذي يرى التجارة مع الدول النامية خطوةً أولى لتصبح ضمن اللاعبين المهمين في السوق العالمية. ومن أمثلة المشاريع التجارية الناجحة في العالم النامي، التي تم تنسيقها من خلال النظام العالمي للأفضليات التجارية، شركة "تاتا موتورز" في الهند؛ ففي الثمانينيات، ركزت شركة "تاتا موتورز" بشكل أساسي على السوق الهندية المحلية. أما خلال تسعينيات القرن العشرين، ونتيجة لانخفاض التعريفات الجمركية والحواجز، وسعت الشركة نطاقها من خلال تصدير المركبات إلى جنوب أفريقيا وتأسيس مشروع مشترك مع شركة حافلات برازيلية. وبحلول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، دخلت شركة "تاتا موتورز" الأسواق المتقدمة، بما في ذلك اليابان وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة.

الشكل (2): التجارة بين بلدان الجنوب في إطار النظام العالمي للأفضليات التجارية على مر الزمن

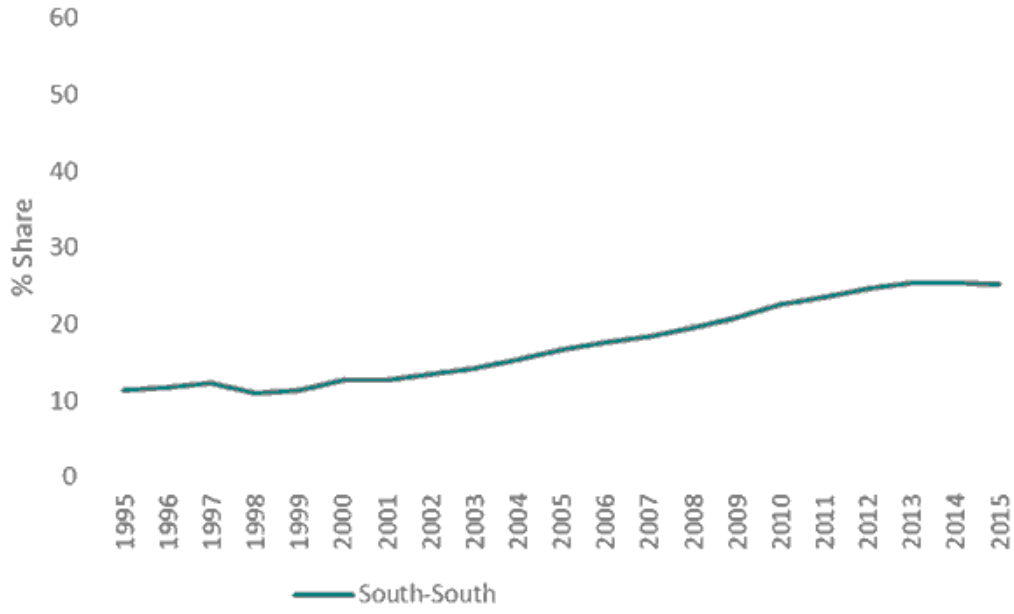

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

[4] الشراكة التجارية بين بلدان الجنوب للإسراع من وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة - https://unctad.org/meeting/south-south-trade-partnership-accelerating-sdgs-achievement

إلا أنه كانت هناك أيضا مشكلات تتعلق بالتنفيذ بسبب تنوع المشهد الاقتصادي فيما بين البلدان الأعضاء، مما أدى إلى عدم تساوي الفوائد المحصلة وصعوبات في تحقيق الأهداف المشتركة.[5] على سبيل المثال، تعتمد بلدان أمريكا اللاتينية على الزراعة والسياحة، في حين تعتمد الدول الأفريقية على صادرات السلع الأساسية، وتعتمد دول آسيا والمحيط الهادئ على قاعدة تصنيع متنامية مدعومة بالعمالة الرخيصة. وتسلط هذه الظروف الاقتصادية المتنوعة الضوء على الحاجة إلى تنفيذ مناهج مصممة خصيصا لضمان تحقيق الفوائد الشاملة من التعاون التجاري والتنموي، حتى تتمكن من التقدم بشكل متجانس نحو التنمية المستدامة.[6]

وكانت فوائد التجارة الناجمة عن النظام العالمي للأفضليات التجارية غير متساوية، حيث ذهب أكثر من 70% من نمو التجارة إلى خمس دول هي: الهند وبنجلاديش وكمبوديا وفيتنام وباكستان. وتشير التقديرات أيضا إلى أن ما بين 65% و95% من الفوائد كانت في قطاعي المنسوجات وصيد الأسماك، مما ترك القطاعات الأخرى دون مكاسب كبيرة. كما أن التغلب على العديد من الحواجز غير الجمركية أمام التجارة مثل الإجراءات واللوائح والبيروقراطية بشكل عام أصعب بكثير من مجرد خفض التعريفات الجمركية.[7]

ب. حقوق الملكية الفكرية واتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية

إن اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (التريبس) هي اتفاقية قانونية دولية مهمة نتجت عن التعاون الدبلوماسي بقيادة البرازيل. وقد وحد هذا التعاون دول الجنوب العالمي للعمل ككتلة تفاوضية موحدة. وقد حددت مساهمة مجموعة الـ 77 في إعلان الدوحة بشأن الصحة العامة نطاق اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، مؤكدةً على ضرورة تنفيذها بطريقة تحمي الصحة العامة حتى بالنسبة للدول التي وقعت على قوانين الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية.

وكان أحد النجاحات الرئيسية التي حققتها اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية هو الدفع الذي بذلته مجموعة الـ 77 نحو المزيد من المرونة، بهدف تحسين القدرة على الحصول على الأدوية بأسعار معقولة. وتشمل هذه المرونة أحكاما قانونية تتعلق بالترخيص الإجباري والاستيراد الموازي للأدوية. ويسمح الترخيص الإجباري للحكومة بإنتاج دواء حاصل على براءة اختراع دون موافقة صاحب الملكية الفكرية للدواء، وخاصة خلال أزمات الصحة العامة. وتسمح

---

[5] الإعلان الوزاري - مجموعة الـ 77 https://g77.org/doc/Declaration2021.htm

[6] النظام العالمي للأفضليات التجارية | الأونكتاد https://unctad.org/topic/trade-agreements/global-system-of-trade-preferences

[7] كيفية زيادة الفوائد من النظام العالمي للأفضليات التجارية https://unctad.org/news/how-increase-benefits-generalized-system-trade-preferences

الواردات الموازية للحكومة باستيراد الأدوية من بلدان أخرى دون الحصول على إذن من المنتِج في البلد المضيف مما يسمح للدول النامية باستيراد الأدوية من الأسواق التي تكون المنتجات بها أرخص، وبالتالي تحسين القدرة على الحصول على الرعاية الصحية بأسعار معقولة.

ومن أمثلة مساعدة التراخيص الإجبارية للأدوية العالم النامي، استخدام الهند للترخيص الإجباري لدواء السرطان سورافينيب (sorafenib). ففي عام 2012، منحت الحكومة الهندية ترخيصا إلزاميا لشركة أدوية محلية لإنتاج نسخة مكافئة (generic) من سورافينيب، وهو دواء حاصل على براءة اختراع من شركة باير. وقد أدى هذا القرار إلى خفض تكلفة الدواء بشكل كبير، مما جعله أقل سعرا وفي متناول المرضى الهنود الذين يعانون من سرطان الكلى والكبد الذي كان منتشرا على نطاق واسع في البلاد في ذلك الوقت. وقد سمح ذلك لعدد أكبر من المرضى بتلقي علاج منقذ للحياة كان بعيد المنال ماليا لولا ذلك.

ومن أمثلة مساعدة الاستيراد الموازي للأدوية لدولة نامية حالة زيمبابوي. ففي أوائل الألفينات استخدمت زيمبابوي الاستيراد الموازي للحصول على أدوية مضادة للفيروسات القهقرية بأسعار أكثر معقولية من الهند. وكانت الهند، التي لديها صناعة دوائية راسخة، قدمت هذه الأدوية مقابل جزء بسيط من تكلفة الإصدارات الحاصلة على براءات اختراع المتاحة في البلدان المتقدمة، مما أتاح لزيمبابوي توفير المزيد من العلاج بأسعار معقولة وسهولة في الوصول لسكانها وتحسين جودة الرعاية الصحية بشكل عام.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه النجاحات الملحوظة، واجهت اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية العديد من التحديات وأوجه القصور. ولا تزال فجوات التنفيذ واستمرار معوقات الحصول على الأدوية الحاصلة على براءات اختراع تشكل قضايا مهمة. على سبيل المثال، لم تكن هناك جهود جوهرية للوفاء بالالتزامات مثل نقل التكنولوجيا، وهو عنصر أساسي في اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. كما يفتقر العديد من البلدان النامية إلى الموارد اللازمة للمشاركة في العمليات القانونية المطلوبة لاستدعاء آليات الترخيص الإجباري والاستيراد الموازي بشكل فعال. ويؤكد هذا الوضع على الحاجة إلى إطار أفضل داخل الاتفاقية يعزز نقل التكنولوجيا والقدرات من الشمال إلى الجنوب، مما يضمن أن تحقق الاتفاقية الهدف منها وهو تحقيق التوازن بين حقوق الملكية الفكرية واحتياجات الصحة العامة.

ج. العدالة المناخية

لعبت مجموعة الـ 77 أيضا دورا محوريا حيث استغلت الضغوط الدبلوماسية المشتركة على الشمال العالمي ليتقبل تحمل مسؤولية أكبر عن أزمة المناخ. ونجحت في دفع مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من خلال الدعوة إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والذي يقر بأن الدول المتقدمة تتحمل مسؤولية أكبر عن تغير المناخ بسبب الانبعاثات التي تنتجها والأعلى تاريخيا.

وتشمل هذه النجاحات تأمين إدراج المسؤولية المشتركة لكن المتفاوتة في قمة الأرض التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في عام 1992؛ حيث يفرق هذا المبدأ بين الإجراءات على أساس قدرات البلدان ومساهماتها في تغير المناخ. وكان بروتوكول كيوتو الذي تم إقراره في مؤتمر الأطراف الثالث هو أول بروتوكول يحدد أهداف انبعاثات ملزمة خصيصا للشمال العالمي. وفي مؤتمر الأطراف الخامس عشر في كوبنهاجن، نجحت مجموعة الـ 77 في الحصول على تعهد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتمويل المناخ في عام 2009 بقيمة 100 مليار دولار. وفي مؤتمر الأطراف الخامس عشر والمؤتمرات التي تلته، تعهد العديد من البلدان المتقدمة بتقديم المزيد من الدعم المالي والفني للدول النامية. وخلال الفترة ما بين عامي 2009 و2019، استفاد العديد من الدول الآسيوية وأمريكا اللاتينية من هذا الصندوق لتنفيذ مشاريع تخفيف تأثير تغير المناخ بنجاح. كما استغلت الهند قدراتها المؤسسية القوية للحصول على تمويل المناخ في مشاريع ضخمة للطاقة المتجددة. وكذلك بنجلاديش نجحت أيضا في الحصول على تمويل من صندوق تمويل المناخ الأخضر لحماية السواحل وإدارة الفيضانات.

الشكل (3): أهم المعالم في التعاون العالمي بشأن المناخ

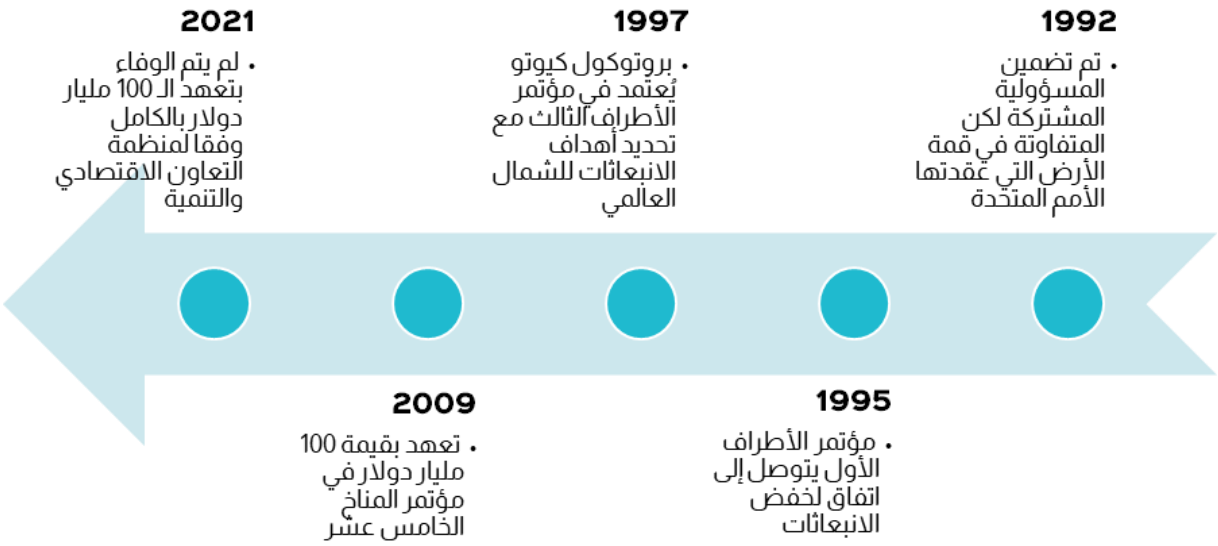

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

وعلى الرغم من بعض التعهدات تجاه صندوق المناخ الأخضر، لم يتم تقديم المبلغ بالكامل وقدره 100 مليار دولار في عام 2021، وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[8] كما كان هناك نقص ملحوظ في مشاريع المناخ المعتمدة في البلدان الأفريقية والشرق الأوسط، وتم توجيه معظم

[8] وعد لم يتم الوفاء به بقيمة 100 مليار دولار لتمويل المناخ - وكيفية الوفاء به - https://www.nature.com/articles/d41586-021-02846-3

التمويل نحو الهند وبنجلاديش، حيث لا يزال العديد من البلدان النامية يفتقر إلى القدرة المؤسسية للتقدم بطلب للحصول على مثل هذه الأموال. وكان معدل الموافقة على مشاريع التكيف ضئيلا، حيث ركز معظم المشاريع على تخفيف أثار تغير المناخ. ولم تنجح مجموعة الـ 77 في إقناع كبار الدول المنتجة للانبعاثات بتخفيضها بحلول عام 2019 كجزء من التعهد. كما أعاقت التفاوتات الكبيرة داخل مجموعة الـ 77 جهود الدول الضعيفة لبناء القدرة على الصمود في مواجهة تأثيرات المناخ.

2. التعاون المتخصص بين بلدان الجنوب - منتدى الحوار بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا (إيبسا)

وبالإضافة إلى التعاون الدبلوماسي بين دول مجموعة الـ77 هناك عدد من المبادرات الأصغر التي تقودها الأجهزة الإنمائية الحكومية ولكن يقوم القطاع الخاص على تنفيذ معظمها.

ويشكل إيبسا أحد المنصات المتخصصة، ويجمع بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا لتعزيز التعاون الدولي ويمثل مناطق مختلفة للتعاون بين بلدان الجنوب، وتعزيز التفاهم بين أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، كما يركز مناقشاته على الزراعة والتجارة والثقافة والدفاع وغيرها من المجالات، وقد ركز مؤخرًا على التنسيق في السياسات الخارجية. وعلى الرغم من أن المنتدى يمثله ثلاث دول فقط، إلا أنه يركز على تطوير بلدان أخرى في الجنوب العالمي.

ومن الحالات الناجحة التي أجراها المنتدى مشروع "صندوق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا لتخفيف حدة الفقر والجوع" في غينيا بيساو، والذي يهدف إلى تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي في البلاد. وقد جمع المشروع بين خبرة جنوب أفريقيا والتمويل من الهند لتحسين الإنتاجية الزراعية وتطوير ممارسات الزراعة المستدامة في غينيا بيساو. وشمل التنفيذ برامج بناء القدرات، حيث قام القطاع الخاص في جنوب أفريقيا بتدريب المزارعين المحليين على التقنيات الزراعية الحديثة والممارسات المستدامة. وتبع ذلك إنشاء أنظمة الري ومرافق التخزين والطرق لتحسين قدرة المزارعين على النفاذ إلى الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، قام المنتدى بتمويل شراء البذور والأسمدة والمعدات الزراعية عالية الجودة لصغار المزارعين. والنتيجة نجاح المشروع في زيادة إنتاجئة المحاصيل بشكل كبير، مما أدى إلى زيادة إنتاج الغذاء، وفي الوقت نفسه تعزيز دخول المزارعين من خلال تحسين النفاذ إلى الأسواق وتحسين الأساليب الزراعية. وعزز تبني ممارسات الزراعة المستدامة التنمية الزراعية طويلة الأجل والحفاظ على البيئة، مما أفاد الآلاف من المزارعين وساهم في التنمية الأوسع في غينيا بيساو.

وفي عام 2019، أطلق منتدى الحوار بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا أيضا مشروع التعلم الإلكتروني في جنوب السودان بهدف تعزيز الفرص التعليمية وبناء القدرات المحلية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأنشأ المشروع مراكز تعليمية، وقدم التدريب للمعلمين ومديري المدارس على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتعلم، ووضع منهجا دراسيا

مصمما خصيصا لتلبية احتياجات الطلاب في جنوب السودان. ونجح المشروع في تحسين الحصول على التعليم في المناطق النائية والمحرومة بشكل كبير مما أدى إلى ارتفاع معدلات معرفة القراءة والكتابة والنواتج التعليمية في العديد من المناطق النائية التي تم توفير التعليم بها. ولم يعالج هذا المشروع الاحتياجات التعليمية الفورية لجنوب السودان فحسب، بل عزز أيضا التنمية البشرية من خلال بناء القدرات المحلية وتشجيع استخدام التكنولوجيا في التعليم.

ومن أهم نجاحات المشاريع المذكورة أن الوقت المستغرق من التخطيط إلى التنفيذ لا يتجاوز عادة تسعة أشهر. وكثيرا ما تُعزى هذه الكفاءة إلى أن العديد من المشاريع يتم تمويلها وتنفيذها من قِبَل القطاع الخاص، الأمر الذي يتجاوز الحاجة إلى الحصول على الموافقة من خلال خطط التنمية الحكومية. ومع ذلك، فإن مشاركة القطاع الخاص لها عيوبها أيضا، وأهمها الافتقار إلى الالتزام المستدام على أساس سنوي.

ويواجه منتدى الحوار بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا العديد من التحديات التي تؤثر على فعاليته. فالمصالح الجيوسياسية المختلفة وأولويات البلدان الأعضاء—الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا—تعقد عملية اتخاذ القرار وتنسيق العمل. فضلا عن ذلك، فإن الإطار المؤسسي المحدود لمنتدى الحوار، الذي يفتقر إلى تفويض قانوني وأمانة دائمة، يؤثر على استمراريته. كما يتسم التمويل بعدم الاتساق لأنه يأتي من تبرعات القطاع الخاص، الأمر الذي يعوق استدامة المشروعات على المدى الطويل. على سبيل المثال، في حين تحقق نجاح في تحسين الغلة الزراعية للمزارعين في غينيا بيساو، لا يوجد مصدر تمويل مستدام للبذور في المواسم المستقبلية. كما يواجه العديد من البلدان المتلقية تحديات لوجستية وإدارية وسياسية، مما يؤدي إلى التأخير وانعدام الكفاءة وانخفاض الفعالية.

3. المبادرات الدبلوماسية الإقليمية

وبالإضافة إلى هذه المبادرات العالمية، كان هناك أيضا تعاون دبلوماسي إقليمي داخل قارات أفريقيا وأميركا الجنوبية وآسيا. وتوفر المبادرات الدبلوماسية الإقليمية العديد من المزايا مقارنة بالمبادرات العالمية؛ حيث تمكن البلدان ذات السياقات الجغرافية والثقافية والاقتصادية المشتركة من معالجة التحديات الإقليمية المحددة بشكل أكثر فعالية، مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات وتنفيذها بشكل أسرع بسبب قلة عدد الأطراف والتي لديها مصالح جغرافية أكثر توافقا. كما أن التعاون الإقليمي يمكن أن يحسن العلاقات الدبلوماسية بين البلدان المجاورة، مما يؤدي إلى بناء علاقات في المستقبل تتيح حلولا مصممة خصيصا تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الإقليمية، والتي يمكن تجاهلها في الاتفاقيات العالمية.

أ- العمل الدبلوماسي داخل تكتل دول الميركسور

السوق المشتركة الجنوبية أو ميركسور هي كتلة تجارية إقليمية في أمريكا الجنوبية تأسست عام 1991، وتضم في عضويتها الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي وفنزويلا. وهي أكبر كتلة تجارية في الجنوب العالمي ورابع أكبر كتلة تجارية في العالم، بعد اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية والاتحاد الأوروبي والصين. ويتمثل هدفها الأساسي في تعزيز التكامل الاقتصادي والتجارة الحرة بين الدول الأعضاء والتكامل الاقتصادي الكامل لأمريكا الجنوبية. وتعزز المنظمة تيسير التجارة من خلال إلغاء التعريفات الجمركية وتنفيذ النفاذ إلى الأسواق بالتعريفات الجمركية الخارجية المشتركة، والاستثمار عبر الحدود، وتبادل الموارد البشرية. وتهدف المنظمة إلى تقليل المفاوضات المطولة من خلال حل النزاعات التجارية عبر قنوات غير رسمية بدلا من الإجراءات القانونية، مما يقلل من التكاليف الإدارية والقانونية، كما توفر آلية قانونية تُعرف باسم بروتوكول "برازيليا" لحل النزاعات بين الدول الأعضاء أو الأطراف الخاصة.

الشكل (4): الدول الأعضاء في السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (ميركسور)

المصدر: الموقع الإلكتروني لميركسور..

ومنذ تأسيسها، نفذت كتلة الميركسور العديد من السياسات التي أدت إلى إنجازات كبيرة. فقد أدى تنفيذ التعريفة الجمركية الخارجية المشتركة إلى تحويل المنطقة إلى كتلة اقتصادية أكثر تماسكا، وتعزيز قوتها التفاوضية في المفاوضات التجارية من خلال منع تخفيض التعريفات الجمركية من

جانب واحد إلى الصفر. كما عززت الكتلة تطوير سلاسل القيمة الإقليمية، حيث تم توزيع مراحل مختلفة من الإنتاج عبر البلدان الأعضاء. وقد سمح هذا للدول المختلفة بالتخصص في مراحل مختلفة من الإنتاج.

وقد أدى وضع سياسات مشتركة للسيارات إلى توحيد اللوائح وخفض التعريفات الجمركية على قطع غيار السيارات والمركبات بين الدول الأعضاء. وهذا من شأنه أن يعزز سلسلة القيمة لقطاع السيارات في المنطقة مع تخصص كل دولة في أجزاء من السلسلة. وقد ظهر هذا مع إنشاء صناعة سيارات إقليمية، وهو ما أفاد دولا مثل الأرجنتين والبرازيل.

وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الميركسورقانونا مشتركا للجمارك أدى إلى تيسير وتسريع التجارة عبر الحدود، مما أدى إلى زيادة التجارة بين الدول الأعضاء؛ فعلى سبيل المثال، نمت التجارة بينها من 4.1 مليار دولار في عام 1990 إلى 41 مليار دولار في عام 2010. وقد أدى هذا النمو إلى تعزيز التكامل والنمو الاقتصادي في المنطقة.

الشكل (5): قيمة التجارة بين الدول أعضاء الميركسور

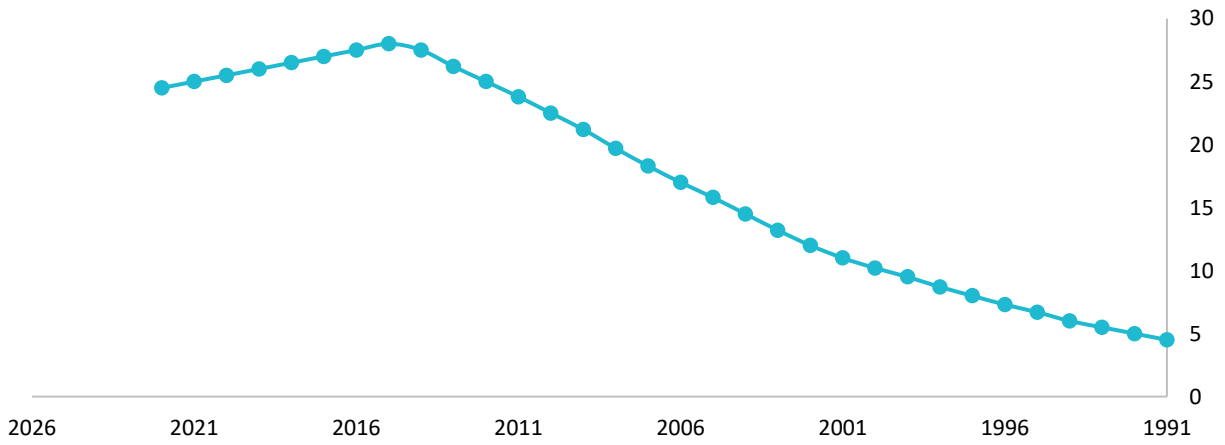

المصدر: الموقع الإلكتروني لميركسور..

وتواجه ميركسور تحديات كبيرة حالت دون زيادة التجارة داخلها؛ ومن ذلك التفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء، حيث تهيمن البرازيل والأرجنتين اقتصاديا، مما يؤدي إلى اختلالات وتعارض في المصالح مع الأعضاء الأصغر مثل باراغواي وأوروغواي. وعلى الرغم من إزالة الحواجز الجمركية وإنشاء تعريفة خارجية مشتركة، إلا أن الحواجز غير الجمركية مثل البيروقراطية والتناقضات التنظيمية والسياسات الحمائية لا تزال تحول دون تحقيق المزيد من الاندماج.

كما أن هناك عدم اتساق في تطبيق القوانين والامتثال لها بين الدول الأعضاء، حيث تطبق بلدان مختلفة تعريفات مختلفة على نفس السلع داخل الكتلة. وعلى الرغم من تحسين الاتصال وشبكات

الطرق، إلا أن البنية الأساسية والعوائق اللوجستية لا تزال تعيق التجارة الفعّالة للسلع والخدمات، مما يؤثر على التكامل الاقتصادي ككل.

علاوة على ذلك، اختار العديد من الدول الأعضاء بشكل متزايد التجارة مع الكتل الاقتصادية الأكبر حجما بسبب جاذبيتها المالية. وقد زادت التجارة بين الكتلة والاتحاد الأوروبي منذ عام 2020؛ حيث زادت البرازيل صادراتها من السلع الأساسية إلى الصين بينما زادت باراغواي وأوروغواي تجارتهما مع الولايات المتحدة. كل هذه العوامل أدت إلى انخفاض التجارة داخل الكتلة.

ب. الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء من أجل التنمية الاقتصادية في أفريقيا

الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء هي مبادرة للمراقبة الذاتية أنشأها الاتحاد الأفريقي في عام 2003، بهدف تعزيز الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة في أفريقيا من خلال المشاركة الطوعية والمراجعة بين النظراء. وبموجب هذه الآلية، تختار البلدان المشاركة من خلال إخضاع نفسها لمراجعات دورية تجريها بلدان أفريقية أخرى. وتتيح هذه العملية للدول المشاركة الوقوف على نقاط القوة والضعف في ممارسات الحوكمة لديها وتلقى ملاحظات وتوصيات بناءة من الدول الأعضاء الأخرى. ونظرا لأن النظراء الأفارقة يتشاركون في تحديات وتجارب مماثلة، فإن ملاحظاتهم أكثر قابلية للربط والتنفيذ. كما أن تلقي الملاحظات من النظراء الأفارقة يحترم السيادة، مقارنة بالجهات الفاعلة الخارجية مثل البلدان الأكثر ثراءً أو المؤسسات الدولية، مما يؤدي إلى عملية مراجعة أكثر تعاونا تتبادل الأفكار بين الدول.

لقد حققت آلية مراجعة النظراء نجاحات كبيرة للدول الأعضاء؛ حيث أدت إلى تحسين السياسات مما أتاح للدول الخاضعة لمراجعة النظراء تحديد مجالات السياسات التي بحاجة للتحسن. كما عملت على زيادة المساءلة من خلال جعل السياسات الحكومية أكثر شفافية أثناء عملية المراجعة، وقدمت فرص تعلم قيمة للدول المشاركة كمراجعين. ومن خلال دراسة أفضل الممارسات في الدول الخاضعة للمراجعة، يكتسب هؤلاء المراجعون رؤى ومعرفة تساهم في تحسينات حوكمتهم الخاصة. ومن بين الدول الأعضاء التي استفادت من هذه العملية البلدان الآتية:

- واجهت **كينيا** تحديات تتعلق بالحوكمة، بما في ذلك الإصلاح الانتخابي، ووفرت الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء منصة لمختلف الأطراف المعنية (القادة السياسيين، ومجتمع الأعمال، وقادة المجتمع) للتواصل وتعزيز الحوكمة الديمقراطية في البلاد.
- كانت **غانا** واحدة من أوائل البلدان التي استفادت من عملية الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء، والتي ساعدتها على تحسين ممارسات الحوكمة من خلال تطبيق تدابير مكافحة الفساد وتوفير خدمات عامة أفضل.

- استفادت **رواندا** من الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء من خلال تحسين الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي في أعقاب الحرب الأهلية.
- **جنوب أفريقيا** عضو مؤسس في الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء واستفادت منها من خلال تعزيز الحوكمة الديمقراطية وتحسين خدماتها العامة الصحية والتعليمية.
- ساعدت الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء **أوغندا** في التركيز على تحسين هياكل الحوكمة ومواجهة الفساد. وقد قدمت المراجعات رؤى قيمة في المجالات التي تحتاج إلى إصلاح، مما ساهم في تحسين الحوكمة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الرغم من نجاحاتها، تواجه الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء العديد من التحديات؛ فالتغطية غير مكتملة، فبينما لا يشارك في هذه الآلية سوى 35 دولة، لم تخضع سوى 17 منها لمراجعات النظراء. كما أن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات بطيء وغير كاف بسبب الافتقار إلى القدرات المؤسسية ومحدودية الموارد المالية. فضلا عن ذلك، فإن العديد من البلدان لديها مخاوف بشأن السرية، وهو ما يؤثر على رغبتها في مشاركة البيانات والمعلومات مع البلدان الأخرى وأعضاء المجتمع المدني. كما أن المتابعة غير المتسقة بعد المراجعة الأولية تزيد من تعقيد عملية رصد التقدم. وعلاوة على ذلك، رغم أن العديد من البلدان خضعت للمراجعة، فإن معظمها لم تخضع إلا لفترة مراجعة واحدة، مما يحد من القدرة على رصد التقدم الذي يتم تحقيقه. وعلى الرغم من هذه العيوب، إلا أن آلية مراجعة النظراء تعتبر واحدة من أكثر برامج التنمية فعالية من حيث التكلفة لتحسين السياسات والحوكمة في أفريقيا على مدى السنوات العشرين الماضية.

ج- رابطة دول جنوب شرق آسيا

رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) هي منظمة حكومية دولية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الإقليمي بين الدول الأعضاء العشرة في شرق آسيا وهي: بروناي وكمبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام. وتم إنشاء المنظمة بهدف نشر الرخاء والسلام في جنوب شرق آسيا.

وتتضمن الأهداف الأساسية لرابطة دول جنوب شرق آسيا، كما هو موضح في إعلانها، الإسراع من وتيرة النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في المنطقة. وتشجع المنظمة التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية، بهدف رفع مستويات المعيشة في المنطقة. كما تعمل المنظمة على تعزيز البحث في تلك المجالات وتتعاون مع المنظمات الدولية بصفتها عضوا واحدا.

الشكل (5): الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا

المصدر: الموقع الإلكتروني لآسيان...

ومن السمات الرئيسية لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) دبلوماسيتها الداخلية المعروفة باسم "طريقة آسيان". فهذا النهج القائم على الإجماع يعطي الأولوية للسيادة الوطنية والمصلحة الذاتية. إن احترام سيادة كل دولة يؤدي إلى استقرار العلاقات بين الدول الأعضاء على المدى الطويل. ومنح الأولوية للمصلحة الذاتية يسمح للدول بالانسحاب من المبادرات وتجنب الالتزامات الملزمة قانونا والتي قد تعاقب الدول على عدم الوفاء بها. وعلى الرغم من عدم وجود التزامات ملزمة قانونا، فإن معظم الدول الأعضاء في آسيان تتابع اتفاقياتها بين عامي 2012 و2019 وفقًا لوثيقة سياسات صادرة عن المنظمة. كما أنها تعزز الدبلوماسية الهادئة لحل النزاعات بين الدول الأعضاء مما يمنع التصعيد السياسي للصراعات. وهذا النهج الدبلوماسي الفريد ملائم سياسيا ويعكس المعايير الثقافية لحل النزاعات في المنطقة.

ورغم أن هذا النهج الدبلوماسي ملائم سياسيا، إلا أنه أعاق التقدم نحو الاندماج الاقتصادي الكامل. وكثيرا ما يُنظَر إليه على أنه غير فعال، مما يؤدي إلى إطالة عمليات صنع القرار مما يفضي إلى نتائج أقل فعالية. ويؤدي تفضيل الإجماع وعدم التدخل إلى اتخاذ قرارات تعكس أقل المواقف إثارة للجدل، مما يؤدي إلى حلول ضعيفة، وهو ما يجعل من الصعب معالجة التحديات الإقليمية الحرجة بكفاءة. علاوة على ذلك، انتقد بعض الشخصيات السياسية في الفلبين وإندونيسيا دخول دول غير أعضاء بصفة مراقب مثل الولايات المتحدة والصين وأستراليا باعتباره تدخلا سياسيا.

4. الختام

ختاما، برز التعاون الدبلوماسي بين بلدان الجنوب كنهج حيوي وديناميكي لمعالجة التحديات متعددة الأوجه التي تواجه البلدان النامية. ويعزز هذا التعاون القدرة على الصمود، وتبادل المعرفة، وقوة المساومة الجماعية، مما يمكن بلدان الجنوب العالمي من متابعة أهداف التنمية المستدامة بشكل مستقل. ومن خلال أطر مختلفة مثل مجموعة الـ 77، وتجمع الميركسور، ومنتدى الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، والآلية الأفريقية لمراجعة النظراء، قطعت بلدان الجنوب العالمي خطوات كبيرة في تعزيز التكامل الاقتصادي، وتحسين الحوكمة، ومعالجة القضايا العالمية مثل تغير المناخ وحقوق الملكية الفكرية.

وتُظهِر مجموعة الـ 77 قوة الدبلوماسية الجماعية، حيث تعمل على تعزيز صوت الدول النامية في الحوكمة العالمية والتجارة والمفاوضات بشأن المناخ. وفي حين حققت المجموعة إنجازات ملموسة في تعزيز التجارة من خلال النظام العالمي للأفضليات التجارية والدعوة إلى العدالة المناخية، إلا أنه لا يزال هناك تحديات مثل تفاوت المنافع وفجوات التنفيذ. وبالمثل، نجاح تجمع الميركسور في زيادة التجارة البينية والتكامل الاقتصادي يلقي الضوء على إمكانات التعاون الإقليمي، على الرغم من التفاوتات الاقتصادية المستمرة والحواجز غير الجمركية.

وتبرز الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء كأداة فريدة وفعالة لتعزيز الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة في أفريقيا. وقد ساعدت هذه الآلية دولا مثل كينيا وغانا ورواندا وجنوب أفريقيا وأوغندا على تعزيز هياكل الحوكمة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال هذه المراجعات. إلا أن التغطية المحدودة لهذه الآلية والتحديات التي تواجهها في التنفيذ تؤكد على الحاجة إلى توسيع المشاركة والمتابعة الأكثر قوة.

وبشكل عام، يشكل التعاون الدبلوماسي بين بلدان الجنوب جهدا بالغ الأهمية كثيرا ما يتم تجاهله، وهو يساهم بشكل كبير في تحقيق تطلعات التنمية في بلدان الجنوب العالمي. ومن خلال البناء على النجاحات ومواجهة التحديات التي تفرضها هذه الأطر التعاونية، يمكن لبلدان الجنوب العالمي أن تواصل إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي تعزيز الاستقرار والازدهار العالميين.

ECES

المركز المصري
للدراسات الاقتصادية

The Egyptian Center
for Economic Studies

eces.org.eg